African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 3, Issue 2, April - June 2024, Page No: 23-33
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2022: 1.04 SJIFactor 2023: 5.58 ISI 2022-2023: 0.510

الافتراض السابق والتداولية
قراءة في المقاربات النظرية واقتراح إطار خطابي أوسع للمفهوم

ياسر فتحي محمد حمدي عيد [1*]، أستاذ مساعد دكتور إيهاب سعيد إبراهيم إبراهيم [2]
[2،1] قسم العلوم الإسلامية الأساسية، معهد العلوم الاجتماعية، كلية الإلهيات، جامعة كاستامونو، كاستامونو، تركيا

Presupposition and Pragmatics
A Review of Theoretical Approaches and a Proposal for a Broader Discursive Framework

Yasser Fathy Mohamed Hamed Eid [1*], Asst.Prof. Ihab Said Ibrahim Ibrahim [2]
[1,2] Department of Fundamentals of Islamic Sciences, Institute of Social Sciences, Faculty of Theology, Kastamonu University, Kastamonu, Turkey

*Corresponding author yssrfathy@gmail.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2024-02-24 **تاريخ القبول:** 2024-04-06 **تاريخ النشر:** 2024-04-15

الملخص
الافتراض السابق مفهوم نشأ من رحم الاهتمام بفلسفة اللغة قبل تبلور التداولية، ومع تبلور التداولية ودراسات الخطاب اختلطت المرجعيات العلمية التي تنظر للافتراض السابق، حتى بلغت حد التضارب؛ بين من يجعله عملا تداوليا يقوم به المتحدث ومن ثمّ يقترب من أفعال الكلام ومن الخصائص التداولية للحديث، أو من يجعله خارج إطار البحث التداولي ومن ثمّ يقترب من التحليل الدلالي والمعنى المعجمي، وهو ما يؤثر على فهم دوره في الخطاب وطريقة تحليله التي اختلفت وتعددت منذ فريغه وراسل وصولا إلى ستراوسن وجرايس وفان دايك وجورج يول.
تسعى هذه الورقة إلى تمييز المرجعيات العلمية المتعددة للنظر للافتراض السابق سواء من حيث طبيعته ودوره في الخطاب أو طريقة تحليله، ومن ثمّ تمييز ما يكون تداوليا منه أو غير تداولي، وتقدم الورقة اقتراحا أوسع لمفهوم الافتراض (الافتراض الخطابي) الذي يجعل الافتراض السابق أساسا من أسس التعبير الخطابي. وتتنوع طرق الافتراض في الخطاب لتشمل الصريح وغير الصريح، والتداوليَّ والدلاليَّ، وما يستند إلى حقيقة أو قضية صادقة أو إلى عمل مخادع، ومنه ما يكون ضمن عملية استدلال أو ضمن عمل غير استدلالي. وتجمع الورقة بين المراجعة النظرية والفلسفية واستكشاف المفهوم تحليليا من خلال المراسلات السياسية في العصر العباسي، وتمثل المراسلات السياسية الحوارية ساحة مهمة للتحليل التداولي واستكشاف الخصائص التداولية، وكذلك اختبار مفهوم الافتراض السابق واستكشافه وتحليله.

الكلمات المفتاحية: الافتراض السابق، التداولية، فلسفة اللغة، الخطاب، المراسلات السياسية.

Abstract
The concept of presupposition emerged from the interest in the philosophy of language before the development of pragmatics. With the development of pragmatics and discourse studies, the scientific references that view presupposition became mixed, even to the point of conflict. Some scholars consider presupposition to be a speech act performed by the speaker, which brings it closer to speech acts and the pragmatic properties of discourse. Others consider it to be outside the scope of pragmatic research, which brings it closer to semantic analysis and lexical meaning. This affects the understanding of its role in discourse and the methods of its analysis.

This paper aims to distinguish between the multiple scientific references that view presupposition. It then distinguishes between what is pragmatic and non-pragmatic presupposition. The paper proposes a broader concept of presupposition (discourse presupposition) that makes presupposition a fundamental element of discursive expression. The methods of presupposition in discourse vary to include the explicit and implicit, the pragmatic and semantic, and what is based on a true fact or proposition or on a deceptive act. Some presuppositions are part of an inferential process, while others are part of a non-inferential process.
The paper combines theoretical and philosophical review with an analytical exploration of the concept through political correspondence in the Abbasid era. Political dialogical correspondence represents an important arena for pragmatic analysis and the exploration of pragmatic properties, as well as for testing, exploring, and analyzing the concept of presupposition.

Keywords: Presupposition, Pragmatics, Language Philosophy, Discourse, Political Correspondence.

تقديم

1- نشأة مفهوم الافتراض السابق presupposition[1] وتعدد النظر فيه:

وُلِد الاهتمام بهذا المفهوم بين الفلاسفة والمناطقة، وأشير له قبل أوستن Austin وقبل أن تتبلور التداولية pragmatics ونظرية أفعال الكلام Act theory، ثم اهتم كثير من التداوليين بهذا المفهوم وخصائصه ودوره في المعنى والقصد.

تشير بعض الأدبيات إلى أنّ أول من تحدّث عنه الفيلسوف الألماني غوتلوب فريغه Gottlob Frege، ويُميّز فريغه Frege الذي أيده لاحقا ستراوسن Strawson بين الإخبار والافتراض السابق "فالإخبار هو موضوع قابل للتصديق أو التكذيب. أما الافتراض المسبق فهو تحصيل مفروغ منه سواء أكانت الجملة مثبتة affirmative أم منفية negative، فهو يبقى كما هو ولا ينتفي بنفي الجملة التي تحتويه" (الخليفة، 2021، 29)، وينبني على هذا التمييز أنه في إحالة الافتراض السابق إلى شيء غير موجود، فإنهم يرون أنّ التعامل معه مختلفٌ عن التعامل مع الإخبار، فهو إخفاق في إحالة الافتراض presupposition failure لا يكفي الاكتفاء بوصفه بالكذب أو الصدق فقط الذي يتعلق بالخبر الأساسي أو القضية الأساسية للجملة، ومِن ثَمّ إذا نُفيت الجملة وفق مع عُرف باختبار الثبات عند النفي constancy under negative فسيبقى الافتراض قائما بغض النظر عن نفي الجملة، فجملة (مات كبلر فقيرا)، بعد النفي: (لم يمت كبلر فقيرا)، يبقى الافتراض ثابتا أن (كبلر موجود).

لكن لبرتراند رسل Bertrand Russell تعليقات واستدراكات على تصورات فريغه Frege -عمومًا- وفيما يتعلق بالنظر للافتراض السابق استندت وجهة نظر رسل Russell إلى زاوية الإخبار وأنّ جملة (مات كبلر فقيرا) تحتوى على خبرين، خبرٌ يحيل لوجود الاسم العلم (كبلر)، وخبرٌ آخر أساسي يتعلق بوصفه أنه (مات فقيرا)، فإذا ظهر مثالا لافتراضٍ يحمل إخفاقا في الإحالة، مثل الجملة الشهيرة (ملك فرنسا الحالي ليس أصلع) ونحن نعرف أن فرنسا جمهورية ولا يوجد ملك لفرنسا من الأساس، لا ينبغي أن ننظر له أنه إخفاق presupposition failure؛ بل نحتاج طريقة أخرى للفهم والتحليل كما تحدث فريغه Frege أو ستراوسن Strawson، ولكنه يعد كاذبا أيضا، من خلال هذا التمييز بين الخبرين بيّن رسل Russell أن الافتراض وإن كان يؤدي دورا خبريا فهو قد يخضع للصدق والكذب؛ لكن الأهم أنه يمكن أن يتعرض للنفي أيضا بطريقة منفصلة عن نفي الخبر الآخر أو المحتوى الأساسي، ومن ثَمّ نحتاج للنظر في (مدى النفي) داخل الجملة، فقد يكون النفي موجها للمحتوى الخبري الأساسي، وقد يطال النفي

[1] بعض الكتابات الإنجليزية تستخدم أحيانا مصطلح presumption، وفي الترجمة العربية يستخدم كثيرون الافتراض المسبق ويرى الباحث أن الأدق لغويا من الفعل الثلاثي سبق هو اسم الفاعل سابق.

أيضا الافتراض السابق الذي يؤدي دورا خبريا، وقد يكون النفي للاثنين، لكن ستراوسن Strawson رأى أنّ تحليل رسل Russell "يخلط بين الإشارة إلى كيان ما وتقرير وجوده. فبالإشارة إلى كيان ما، يفترض المتحدث مسبقا أن هذا الكيان موجود، ولكنه لا يقرر أنه موجود بالفعل ولا يستلزم ما يقوله أي افتراض وجوديٌّ متفرد (جاب الله، 2014، 33).

لم تتوقف هذه الإشارات المرتبطة بالافتراض presupposition عند فريغه Frege أو رسل Russell أو ستراوسن Strawson، فقد ميّز أوستن Austin بين عده مفاهيم ضمنية داخل الاستعمال اللغوي، هي: entails والتي يمكن وصفها أنها أقرب إلى الاستنتاج المنطقي الممكن استنباطه أو اشتمال المعنى والدلالة عليه، وimplies وهي التي يقوم بها المتحدث بتضمين معنى أو التلميح به ضمن عملية إيصال قصده حتى لو اختلف عن ظاهر الكلام، وpresupposes والذي يعني افتراضا أساسيا أو تأسيسيا بُنى عليه الكلام والقصد (Austin, 1955, 47-48).

اهتم التداوليون -والمهتمون بتحليل الخطاب- بالافتراض presupposition نظرا لتأثيره في استخدام اللغة وعلاقته بعملية التضمين، لكن اختلفت المنطلقات وطريقة النظر ونموذج التحليل. وعلى سبيل المثال اختلفت نظرة جرايس Grice له، فقد سعى للتمييز بين التضمين الحواري conversational implicature والافتراض السابق presupposition، بجعل التضمين الحواري هو ما يرتبط بالمتكلمين ويتعلق بالسياق، لكن الافتراض presupposition منفصل عن السياق وعن قصد المتكلم ويرتبط أكثر بالدلالة والمعنى المعجمي العرفي (Grice, 1991, 270-271).

أما جورج يول George Yule فقد أشار إلى زهد البعض في جعل الافتراض ضمن الاهتمام التداولي، لكنه سعى إلى بيان أن الافتراض جزء من البحث التداولي وأنه "شيء يفترضه المتكلم يسبق التفوه بالكلام (يول، 2010، 51)، وهذا يعني أن جورج يول George Yule ينظر للافتراض presupposition كعملية يقوم بها المتحدثُ وليست الجمل، وشرع جورج يول في بيان أنواع الافتراضات مثل: الافتراض الوجودي existential presupposition وعلاقته بالمِلكية، أو ما يتعلق بالواقع والمعلومات والحقائق factive presupposition، أو الذي مصدره محفزات معجمية lexical presupposition، أو الافتراضات البنيوية structural presupposition، أو غير الواقعية non-fictive presupposition، أو المناقضة للواقع Counter-factual presupposition، ولحرصه على أهمية النظرة التداولية له ميزّه عن الاستلزام المنطقي أو الاستنتاج المنطقي entailment -ويعد الاستنتاج من المنطقي أكثر قوة في دلالته من أي تضمين آخر- وهو لا يُعدُّ مفهوما تداوليا لذلك أكد جورج يول أن "الاستلزامات تلغي هذه الافتراضات" (يول، 2010، 60) إذا حدث تضارب.

وفي حديث فرانثيسكو راموس Francisco Yus Ramos بنفسه أو نقلا عن باخ Bach وهارنيش Harnish ميّز تمييزا مهما بين الافتراض الدلالي semantic presupposition والافتراض التداولي pragmatics presupposition، وميز ثلاث مجموعات من الافتراض التداولي: ما يتعلق بافتراضات المتكلم حول سياق الكلام، ما تمثل شروطا يجب تحقيقها لتتوافق أفعالنا الكلامية مع الواقع والظروف، افتراضات تشكل المعرفة المشتركة التي يتشاركها المتحاورون (راموس، 2014، 106-105).

وبالعودة إلى أن الافتراض يُعدُّ عملا إخباريا فقد قبل هذه الفكرة أوزفالد ديكرو Oswald Ducrot وكذلك عبر عنها من بعده مارتن براكوبس Martine Bracops الذي أفسح المجال لهذه النظرة ونقل ما يؤكدها عن ديكرو Ducrot "إنّ الافتراض المسبق أو المحتوى المفترض مسبقا للملفوظ، هو إذا محتوى إعلامي (أو إخباري) يبلغه الملفوظ بطريقة غير صريحة" (براكوبس، 2022، 236)، ورغم أننا نرى أنّ هذا الوصف غير كافٍ لوصف الافتراض السابق، فقد أشار إلى تمييز مهم بينه وبين المحتوى الإخباري الأصلي أو الصريح "من الخطأ أن ندّعي أنّ صدق الافتراض المسبق... أو كذبه يضمنان

صدق أو كذب المحتوى الصريح" (براكوبس، 2022، 236)، فقيمة "صدق الافتراض المسبق وقيمة صدق الملفوظ مستقلتان إذًا بعضهما عن بعض" (براكوبس، 2022، 236)، وهو يرى أن الافتراض "ليس شرطا للمحتوى بالنسبة للملفوظ، بل شرطا للاستخدام" (براكوبس، 2022، 237).

2- مناقشة اتجاهات النظر في الافتراض السابق:

خلال هذا العرض السابق هناك تداخلات في النظرة الفلسفية والنظرية والنظرة التحليلية، ففريغه Frege وستراوسن Strawson يرونه يلعب دورا في الاستعمال -أي يقترب من الاهتمام التداولي- وكذلك أشار جورج يول George Yule وديكرو Ducrot وفرانثيسكو Francisco ومارتن Martine، ويميزون بينه وبين الإخبار، ويقبلون اختبار النفي للكشف عنه وتأكيد وجوده، ورغم أنّ رسل يراه جزءا من الإخبار؛ لكنه أيضا يميزه عن الخبر الآخر، وأيضا لا يقبل اختبار الثبات عند النفي constancy under negative حيث لن يكون دقيقا ولا حاسما مطردا، أمّا جرايس Grice فيرى أنه منفصل عن السياق لذا يبعده عن الاهتمام التداولي؛ لكنه يتفق مع فكرة الثبات عند النفي constancy under negative، أما جورج يول George Yule فهو يراه ضمن الاهتمام التداولي وأيضا يراه مرتبطا بالمتكلم وأنّ له علاقة بالسياق والقصد ومن ثَمّ يختلف مع جرايس Grice في ذلك، رغم أن جورج يولGeorge Yule يؤيد اختبار الثبات عند النفي constancy under negative كوسيلة لتحليل الافتراض واختباره.

بالتدقيق في الحديث عن الافتراض presupposition والبحوث التي ارتبطت به واهتمت بتأصيل الافتراض من كل التوجهات السابقة بدءا بفريغه Frege أو رسل ؤ ثم اعتراضات ستراوسن Strawson، وكذلك إشارة أوستن Austin أو حديث جرايس Grice، ومن بعده حديث جورج يول George Yule وفان دايك van Dijk وبراون Brown، يمكننا أن نلاحظ وجود التضارب أحيانا في عملية النقل والتأصيل من قبل بعض الباحثين الناقلين من المصادر السابقة، فما بين النظر للافتراض أنه من عمل المتكلمين وله علاقة وثيقة بقصد المتحدث والسياق فهو أقرب للتداولية، أو أنه مرتبط بالدلالة المعجمية ومنفصل عن السياق وبهذا يبعد عن التداولية كما أشار جرايس، وهناك من اهتم بالنظرة الدلالية لكن دون فصله عن السياق، إضافة إلى الاهتمام باختبار النفي constancy under negative (الذي يناسب الجمل التي يُنفى فيها الخبر الأساسي ويبقى فيها الافتراض كما هو)، أو من يقبل الاعتراضات على اختبار النفي مثل قول أوريكوني وكيربرات "فلسنا واثقين تمام الثقة أن الافتراض يَسلَم دائما من تأثيرات صيغة النفي" (أوريكوني، 2008، 52)، وسط كل ذلك فالانطلاق إلى تحليل الافتراض من زاوية البحث عن قوائم محفزات الافتراض والنظر الشكلي لاختبار النفي دون ضبط المنطلق النظري وضبط علاقته بالتداولية سيكون فيه خلل واضطراب.

3- تحديد الافتراض التداولي وإطاره التحليلي:

ينطلق بحثنا من التداولية ويلتزم بمنهجيتها، وسنعتمد على النظرة التداولية للافتراض pragmatics presupposition، التي تقترب في منظورها من نظرة براون Brown وجورج يول George Yule "إن محلل الخطاب حينما يستعمل مصطلحات مثل الإحالة والافتراض والمعنى الضمني والاستدلال، فإنه في الواقع يصف ما يفعله المتكلمون والمتلقون، ولا يهتم بالعلاقة القائمة بين جملة أو مضمون ما وجملة أخرى" (براون ويول، 1997، 36)، وإذا أردنا أن نلخص مفهومنا للافتراض الذي سنلتزم به في عملية التحليل:

أولاً: أننا ننطلق من أنّ الافتراض الذي نبحث عنه هو من عمل ضمني يقوم به المتحدث خلال ممارسات آليات التأثير والإقناع، وهذا يعني أننا نبتعد عن نظرة جرايس التي تفصله عن السياق وقصد المتكلم.
ثانيًا: هذا العمل الضمني يَفترض المتحدث أنّه مُسلّما به (تحصيلا مفروغا منه) ويتوقع قبول المستمع له أو التسليم به بشكل غير واع في أغلب الأمور.

ثالثاً: وهو متمايز عن خبر أساسي آخر أو قضية أساسية أخرى جاء الافتراض للتمهيد لها أو لدعمها، وبقبولنا هذا التمييز ندرك أن تمييز رسل كان على أساس التعامل مع الافتراض كحالة إخبارية أيضا ويقترب منها نظرة ديكرو Ducrot ومارتن Martine، لكنها تختلف عن تمييز ستراوسن Strawson وجورج يول George Yule وغيرهما.
رابعا: بخصوص اختبار الثبات عند النفي constancy under negative سنترك تقييمنا له بعد الاستكشاف والتحليل.

وأخيرًا سنحاول خلال عملية التحليل استكشاف هل ثمة آفاق للافتراض داخل الخطاب يمكنها أن تعطي صورة أكثر شمولا لطبيعة هذا المفهوم ودوره وفاعليته في الخطاب.

4- استكشاف مفهوم الافتراض السابق في المراسلات السياسية في العصر العباسي:
يمكننا أن نجد عددا من الأمثلة التي لها علاقة بالافتراض المرتبط بألفاظ ودلالات معجمية، والتي عدّها بعض الباحثين أنها أمثلة لافتراضات سابقة مثل:
قول محمد النفس الزكية للمنصور "علمتَ ما يلزمك"، أو قول محبوس للخليفة المأمون "أغفلتَ يا أمير المؤمنين أمري، وتناسيتَ ذكري، ولم تتأملْ حجتي"، أو قول الخليفة أبي العباس للمنصور أن يقدم طلبا له للحج حتى لا يطمع أبو مسلم في تولي إمارة الحج، لكنه عبر "فإنك إذا كنتَ بمكة لم يطمعْ أن يتقدمك"، وقول المنصور لأبي مسلم بعد أن أعلن أبو مسلم أنه كان مضللا من قبل الخليفة الأول وارتكب المعاصي والآثام وتاب الله عليه "لا تحملْ عليّ إصر غيري"، أو قول أبي مسلم للمنصور "فإن أبيْتَ إلا أن تعطي نفسك إرادتها نقضتُ ما أبرمتُ من عهدك ضنا بنفسي"، وفي عرض أمان المنصور "وأسوّغك ما أصبتَ من دم ومال" "وأن أطلق من في حبسي من أهل بيتك وأن أؤمن كل من جاءك وبايعك واتبعك أو دخل في أمرك".

في الأمثلة السابقة: سنجد الافتراض الذي يتفق عليه بعض الباحثين، فهو افتراض لشيء يبدو متفقا عليه، ويمكن أن نفعل اختبار النفي بحيث يبقى الافتراض كما هو مع نفي الجملة، ونستعرض ذلك في الآتي:

	المثال الذي فيه افتراض	المثال بعد اختبار النفي (أو إثبات النفي) وبقاء الافتراض	جوهر الافتراض
1	علمت (ما يلزمك)[2]	لم تعلم (ما يلزمك)	افتراض يشير لحقيقة أن هناك شيئا لازما عليه أن يلتزم به
2	لم تتأمل (حجتي)[3]	تأملت (حجتي)	افتراض يشير لحقيقة أن هناك مسألة خاصة ولها حجة وطلب
3	إن كنت بمكة لم يطمع (أن يتقدمك)[4]	يطمع (أن يتقدمك)	افتراض يشير لحقيقة أن قضية التقدم على مكانة المنصور مثارة وتشغل البال
4	لا تحمل عليّ (إصر غيري)[5]	احمل عليّ (إصر غيري)	افتراض يشير لحقيقة أن الخليفة السابق ارتكب بالفعل إصرا وأخطاء
5	نقضت (ما أبرمت)[6]	لم أنقض (ما أبرمت)	افتراض يشير لحقيقة أن هناك عهدا تم الاتفاق عليه
6	أسوغك (ما أصبت من دم ومال)[7]	لا أسوغك (ما أصبت من دم ومال)	افتراض يشير لحقيقة أنه قتل وسلب
7	وأن أطلق (من في حبسي من	لا أطلق (من في حبسي من أهل	افتراض يشير لحقيقة أن داخل محبسي نفر

[2] صفوت (1937)، ج3، ص79-80.
[3] صفوت (1937)، ج3، 442.
[4] صفوت (1937)، ج3، 18.
[5] صفوت (1937)، ج3، 20.
[6] صفوت (1937)، ج3، 27.
[7] صفوت (1937)، ج3، 78.

	أهل بيتك)[8]	بيتك)	من أهل بيت محمد النفس الزكية
8	وأن أؤمن (كل من جاءك وبايعك واتبعك أو دخل في أمرك)[9]	لا أؤمن (كل من جاءك وبايعك واتبعك أو دخل في أمرك)	افتراض يشير لحقيقة أن له أنصار وأتباع بايعوه
9	وفديناكم (من الأسر)[10]	ولم نفدكم (من الأسر)	افتراض يشير لحقيقة أنهم وقعوا سابقا في الأسر
10	قد علمت (الحال التي كنا عليها في ولاية الظلمة)[11]	لم تعلم (الحال التي كنا عليها في ولاية الظلمة)	افتراض يشير لحقيقة الحال التي شكوا منها وعانوا منها وقت حكم الأمويين
11	أن يعلمك (الذي اجتمع عليه رأي رعيته)[12]	أن لا يعلمك (الذي اجتمع عليه رأي رعيتك)	افتراض يشير لحقيقة أن الرعية وعموم الناس اجتمعوا على أمر
12	يسأل التجافي (عن مواضع سماها مما أثبته الرشيد في العقد)[13]	لم يسأل التجافي (عن مواضع سماها مما أثبته الرشيد في العقد)	افتراض يشير لحقيقة أن هناك اتفاق تم إبرامه أمام الرشيد
13	فإن ذلك لا يوجب (فضل المال عن كفايتك)[14]	فإن ذلك لا يوجب (فضل المال عن كفايتك)	افتراض يشير لحقيقة أن هناك فضلا من المال عن الكفاية والحاجة
14	سأشكو (الذي لاقيته)[15]	لا أشكو (الذي لاقيته)	افتراض يشير لحقيقة أنها لاقت هولا أو أهوالا
15	تذكر أمير المؤمنين (قرابتي)[16]	لا تذكر (قرابتي)	افتراض يشير لحقيقة وجود القرابة
16	فإذا بلغك كتابي فاردد (ما حصل قبلك من أموالها)[17]	فإذا بلغك كتابي فلا ترد (ما حصل قبلك من أموالها)	افتراض يشير أنه حصل على أموال من الملكة السابقة
17	اجتماع (المختلفين) على حظهما أولى بهما[18]	عدم اجتماع (المختلفين) على حظهما أولى بهما	افتراض يشير لحقيقة أنهما مختلفان
18	بلغني كتابك (فيما سألت من الهدنة)[19]	لم يبلغني كتابك (فيما سألت كتابك فيما سألت من الهدنة)	افتراض يشير لحقيقة أنه طلب الهدنة

بنظرة تقليدية للأمثلة السابقة سنجد أن فيها افتراضا أو استنادا لحقيقة يُرجى التسليم بها، ويمكن أن نمارس اختبار النفي لنتأكد من ثبات الافتراض -كما تحدث عنها بعض الباحثين-، لكن لنا هنا عدة تعقيبات عملية تساعدنا في اكتمال الصورة مع الاختلافات والتباينات النظرية حول الافتراض السابق:

- هذا النمط له ارتباط بالسياق وموضوع الحديث، فلا يمكن مثلا فهم (ما يلزمك) في المثال (1) أو فهم المقصود من (حجتي) في المثال (2) إلا من خلال السياق، وكذلك باقي الأمثلة، لكنها كلها تقريبا مرتبطة بالدلالة وطبيعة بعض الكلمات أو التراكيب في إشارتها المرجعية والدلالية، فهي في الحقيقة دلالة معجمية تُستكمل بإيضاح السياق، وليست عملا تداوليا محضا، فمثلا (علمت ما يلزمك)، يعود هذا التعبير لطبيعة كلمة (علم) التي تحمل في دلالتها المعجمية شيئا ما قد تم علمه، ومن ثم في حالة الثبات والنفي سيبقى هناك أثر لهذه الدلالة، ويبقى دور السياق هنا زيادة في

[8] صفوت (1937)، ج3،78.
[9] صفوت (1937)، ج3،78.
[10] صفوت (1937)، ج3،81-87.
[11] صفوت (1937)، ج3، 88-92.
[12] صفوت (1937)، ج3،88-92.
[13] صفوت (1937)، ج3، 296-297.
[14] صفوت (1937)، ج3، 297.
[15] صفوت (1937)، ج3، 313-314.
[16] صفوت (1937)، ج3، 313-314.
[17] صفوت (1937)، ج3، 275.
[18] صفوت (1937)، ج3، 446-447.
[19] صفوت (1937)، ج3، 448.

الإيضاح، يعني أن المتحدث هنا قد وظّف دلالة معجمية في سياق حديثه، وهذا يختلف عن دور ضمني خطابي يتجاوز القواعد التقليدية للنحو وأيضا الدلالة التقليدية للكلمة.

- ولأنّ هذا النوع من الافتراض يعتمد على خصائص دلالية فالربط باختبار النفي هو ربط لهذه الخصيصة الدلالية وليس اختبارا يتعلق بالتداول والقصد والغاية الخطابية، يعني أن الاختبار التحليلي هو اختبار دلالي أيضا وليس تداوليا.

- يمكننا هنا أن نفهم إشارة جرايس في تمييزه للتضمين الحواري أنه أشد ارتباطا بالمتحدث والسياق ولا يمكن الانفصال عنه بعكس الافتراض؛ لكن رغم أنّ الافتراض (أو للدقة هذا النمط من الافتراض) لا يملك هذه الصلة القوية بالمتحدث والسياق، لكنه ليس منعدم الصلة تماما، فبدون السياق -وما قصده المتحدث من إشارة وإحالة- قد يختلط المعنى ولا يكون واضحا في بعض الحالات.

- يمكننا أيضا فهم اعتراضات رسل Russell والذي أشار في بعضها إلى (مدى النفي)، وأنّ الافتراض يُعد خبرا ثانيا أو قضية أخرى بجانب الخبر أو الموضوع الأساسي، ومن هنا يمكن أن يتعرض هو أيضا للنفي، وهي نقطة جديرة بإعادة النظر، نعم نتفق مع رسل Russell في (مدى النفي)، لكنّ هذا لا يعني نفي وجود الافتراض، فمحاولة الاستناد إلى حقيقة تجعل المتحدث يتلقاها ويُسلِّم بها أو يجادل فيها وهنا نقول أن اختبار النفي يتعلق بنفي الخبر أو الموضوع الأساسي مع التسليم ببقاء الافتراض، أما نفي الافتراض فقد ينبع من زيادة وعي المتحدث والمتلقي وعدم قبوله بالافتراض من الأساس بغض النظر عن الخبر الآخر أو الموضوع الآخر الذي يتم توظيف الافتراض من أجله، ومن هنا تصبح قابلية الافتراض للنفي متعلقة بدور المتلقي واستقباله للافتراض، ويمكننا أن نشير لذلك بمثال الحوار بين الخليفة أبي العباس وولي عهده أبي جعفر المنصور في مسألة قتل ابن هبيرة:
  - لا أفعل وله في عنقي بيعة وأيمان، فلا أضيعهما (بقول أبي مسلم)[20]
  - إني لا أقتله بقول أبي مسلم؛ بل بنكثه وغدره ودسيسته إلى آل طالب[21]

يمكن للمثال الأول أن يُطبّق عليه اختبار النفي (سأضيعهما بقول أبي مسلم)، وبهذا يكون الافتراض موجودا، فأبو جعفر المنصور يفترض حقيقةً أن سبب الأمر بقتل ابن هبيرة هو نصيحة أبي مسلم، وهو لا ينقض عهده بسبب قول أبي مسلم، وهنا يبدو المتلقي أكثر وعيا حيث نقض الافتراض الأساسي الذي يبني عليه أبو جعفر اعتراضه، ويرد الخليفة عليه أنه لم يصدر أمر القتل بسبب قول أبي مسلم بل لأسباب أخرى.

ونخلص من هذه الملاحظات إلى أننا هنا نقوم بملاحظة شيء يقوم به المتحدث معتمدا على النحو التقليدي وعلى خصائص في الدلالة الطبيعية المعجمية لبعض الألفاظ والتراكيب، وهو عمل يمكن أن يتم تحليله بواسطة مداخل أخرى غير التداولية، لكن هل هذا هو كل صور الافتراض الممكنة؟

لننظر في هذا المثال من قول محمد النفس الزكية لأبي جعفر المنصور خلال تقديم حجته بأحقيته لتولي الخلافة:

- "كيف ورثتم ولايته وولده أحياء"[22]

[20] صفوت (1937)، ج3، 13.
[21] صفوت (1937)، ج3، 14.
[22] صفوت (1937)، ج3، 79-80.

يدور الحوار بين النفس الزكية والمنصور حول من صاحب النسب الأحق بالخلافة، هل الذي ينتسب إلى عليّ بن أبي أم إلى العباس بن عبد المطلب، وفي حديث النفس الزكية أنهم الأشرف نسبا استنادا إلى بنت الرسول صلى الله عليه وسلم وزوجة عليّ، وأيضا إلى مكانة عليّ عند الرسول.

داخل هذا الجدل والتفاخر بالنسب، وظّف محمد النفس الزكية هذا المثال من ضمن آلياته في التأثير والإقناع، حيث قدّم أنّ عليا هو وصيٌّ ووريثٌ، ومن ثَمّ يُفهم من الكلام أنّ الوراثة تنتقل أيضا له لأنه من نسل عليّ، ليأتي الاستنكار كيف ورثم ولايته وولده أحياء!

يختزل هذا المثال عدة أمور:

- أنّ الحكم والخلافة مسألة وراثية أو لها علاقة بالوراثة ويطبق عليها أحكام الوراثة.
- أنّ عليا هو وريث الرسول.
- أنهم أحفاد عليّ وورثته ومن ثَم هم ورثة الحكم والخلافة.
- ثم استنكار لكيف يرث آخرون ليسوا من نسل على إرث عليّ.

إذن يستنكر محمد النفس الزكية كيف ورث المنصور إرث الحكم والخلافة من عليّ، وهذا الاستناد يرتكز على افتراض قام به النفس الزكية ولا يعتمد على دلالة خاصة للفظ أو تركيب، بل عملية قام بها محمد النفس الزكية بنفسه ضمن آلياته التداولية للتأثير والإقناع، حيث حاول تمرير حقيقة أنّ الخلافة والحكم بالإرث، وأنّ عليا هو الوريث والوصي، ومن ثم يستنكر المثال وراثة المنصور للخلافة من عليّ.

لقد دار رد المنصور على النفس الزكية حول التفاخر بنسبه، وأيضا حول التعرض لهذا الافتراض الذي له دور مهم في عملية التأثير والإقناع، وانتبه له المنصور ولم يقبله؛ بل حاول دحضه وعدم تمريره، فدحض فكرة الوراثة نفسها من النبي صلى الله عليه وسلم في أي شيء "وأما قولك إنكم بنو رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنّ الله عز وجل قد أبى ذلك فقال ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين"[23]، كما أشار إلى قرب القرابة من بنت الرسول صلى الله عليه وسلم وقام بدحضها بطريقته "وإنها لقرابة قريبة، غير أنها امرأة لا تجوز الميراث ولا ترث الولاية ولا تجوز لها الإمامة، فكيف تورث الإمامة من قبلها"[24].

لقد كان الافتراض خفيا؛ لكنه كان مؤثرا، فلم يمرره المنصور بل أظهره وحاول تفنيده ودحض، كما استند إلى آية من القرآن ما يدل على أثر هذه الآلية التي استخدمها النفس الزكية، وقام المنصور بإزالة الخفاء عنها ومواجهتها.

نحن هنا في هذا المثال أمام فعل قام به المتحدث بشكل كامل، ويقوم على التداول وعلى بنية خفية ومحاولات للتأثير والإقناع داخل الخطاب، وهذا المثال يمكنه أن يكشف لنا الفارق في التصورات حول مفهوم الافتراض، فهذا المثال وما هو مثله لا يغنينا في تحليله اختبار النفي constancy under negative، ولا تكفينا فيه القوائم اللغوية للمحفزات التي تحمل دلالات تساعد على الافتراض، ويمكننا بهذا المثال تأكيد التفرقة التي قمنا بها في مقدمة الفصل، لنميز بين الافتراض الدلالي Semantic presupposition والافتراض التداولي pragmatics presupposition.

5- المراجعة النقدية وإعادة النظر في مفهوم الافتراض السابق:

وفق التمييز الذي أشرنا له في المقدمة النظرية، وعضده التحليل والأمثلة التي قمنا بالتعرض لها، فإننا نحتاج أن نعيد النظر في وصف الافتراض وتعريفه وخصائصه، بل ربما احتجنا أيضا للنظر في

[23] صفوت (1937)، ج3، 81-87.
[24] صفوت (1937)، ج3، 81-87.

الافتراض كعملية خطابية لها خصائص ودور في الخطاب، ولها أيضا تأثير مهم في عملية الحوار والجدال والتأثير والإقناع.

من حيث وصف الافتراض:
فقد أظهرت الأمثلة الفارق بين الافتراض الذي يرتكز أساسا على خصائص دلالية بحيث يستفيد منها المتحدث، أو الافتراض التداولي الذي يقوم به المتحدث بشكل كامل ويكون أكثر ارتباطا بالسياق والقصد الخطابي.

هنا يمكن لبعض أنواع الافتراضات أن تكون جزءا من عملية التضمين، أو يعد نوعا خاصا من أنواع التضمين، له دور خاص وخفي في عملية التأثير والإقناع، قد يمرره المتلقي ويقبله بشكل غير واعٍ وقد يضطر لمواجهته إظهاره ودحضه.

لكن إبقاء الافتراض كفرع من التضمين غير كاف، فالنظر الأوسع للخطاب وآليات التأثير والإقناع والتواصل داخله، تخبرنا أنّ الافتراض عملية خطابية ضمن عمليات أخرى يقوم بها المتحدث لإيصال المعنى أو التمكين له، فأي خطاب حواري -خاصة لو في إطار تنافسي أو صراعي-، يسعى كل متحدث لبناء سياق مشترك يكون أكثر ملائمة له في الحقائق والمعاني أو الاحتياجات التي يريدها، كما أنه داخل هذا السياق المشترك يقوم بعمليات عرض الأفكار أو المعاني يستند بعضها على ما يعضدها أو يؤكدها أو يمكنها، وقد تتم هذه العملية بشكل ظاهر وصريح أو بشكل ضمني خفي، وقد تكون جزءا من استدلال أو لا، لكن ذات تأثير كبير على الإقناع خاصة لم تم تمرير الافتراض بلا وعي وكان يحمل قدرا من الخداع أو التلاعب.

وبهذه الصورة يمكننا أن نرسم إطارا آخر جامعا لكل التباينات النظرية والتحليلية حول الافتراض الخطابي Discourse Presupposition:

أولاً: الافتراض عملية خطابية وليس قاصرا على لفظ أو تلميح أو إشارة، ويعتمد على اعتماد المتحدث على مرجعية reference (حقيقة أو مسلمة أو شيء يتوقع الاتفاق عليه) يراها المتحدث داعمة لما يريده من غايات ومقاصد داخل الخطاب، لكن الافتراض ليس هو القضية الخبرية الأساسية ولكنها تأتي خادمة لخبر أساسي (داعم وليس هو الأساس)، وإذا كانت المُسلّمة قوية فهي تؤثر فيما سيبنى عليها.

ثانيًا: قد تكون هذه الحقيقة أو المُسلّمة تعتمد على منطق عرفي في السياق الاجتماعي وفي الحياة، وقد يكون تأثيرها فوق العادي، إذا استندت إلى حقيقة قوية لا تقبل الجدل، أو استندت إلى موروث قوي أو حكمة أو دين إلخ، فما يتم الاستناد له بشكل صريح له قيمة فوق العادية؛ ومنْ ثَمّ يكون له تأثير أكبر داخل الخطاب، كما استند المنصور في دحض جزء من فخر النفس الزكية بنسبه "فإذا جل فخرك بقرابة النساء لتضل به الجفاة والغوغاء، ولم يجعل الله النساء كالعمومة والآباء ولا كالعصبة والأولياء، لأن الله جعل العم أبا وبدأ به في كتابه على الوالد الأدنى، فقال جل ثناؤه عن نبيه يوسف عليه السلام ((واتبعت ملة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب))" [25]، وبغض النظر عن تقييم الاستدلال فقد أراد المنصور أن يكون استناده يرجع إلى كلام الله تبارك وتعالى وبآية من القرآن، ليزيد من تأثير هذا الاستناد والافتراض وتمهيده لموقفه الأساسي.

ثالثاً: ويمكن لهذه العملية الافتراضية أن تتم بشكل صريح direct أو ضمني indirect ، فكل أساس يعتمد المتحدث عليه في استدلاله وإن كان صريحا هو افتراض خطابي قابل للتحليل دوره في التأثير

[25] صفوت (1937)، ج3، 81-87.

والإقناع، مثل إسناد نقفور ملك الروم سبب مداهنة الملكة التي سبقته الرشيد ودَفْعها للجزية له "وذلك لضعف النساء وحمقهن"[26] فهذا الوصف الخبري الصريح هو سند لموقف نقفور الجديد وتبريره لموقف الملكة السابقة، وقد يكون الافتراض خفيا غير صريح مثل المثال الذي ذكرناه سابقا وسميناه الافتراض التداولي pragmatics presupposition "فكيف ورثم ولايته وولده أحياء"[27].

رابعاً: بتحليل مضمون الافتراض (أو الحقيقة أو المسلمة المفترَضَة)، يمكن أن يكون حقيقة صادقة استند لها المتحدث، ويمكن أن تكون مخادعة وفيها قدر من التلاعب manipulation، وقد يكون هناك مساحات أخرى يظن فيها المتحدث أنه صادق ولا يقصد الخداع والحقيقة غير ما ظن إلخ، ويمكن وصف الافتراض هنا أنه افتراض مخادع manipulative presupposition.

خامسًا: لا يمكننا غض الطرف عن الافتراضات الدلالية أو التركيبية داخل الجمل، والتي يدعمها اختبار النفي أحيانا، فينفي الخبر الأساسي ويبقى الافتراض كما هو، ويمكننا تسميته الافتراض الدلالي semantic presupposition وأمثلته هي التي ذكرنا بعضها في الجدول من (١) إلى (١٨).

سادساً: الافتراض الخطابي لا يعني دائما تسليم المتلقي له، بل يعني توظيف المتحدث لإمكانية قبوله كمسلمة وحقيقية وما يبنى عليها، وهذا يجعل المتلقي إنْ كان واعيا أنْ يقبل هذا الافتراض أو لا، وفي هذا تفتح الآفاق لآليات مهمة في التأثير والإقناع من قبل المتحدث أو المتلقي، وما يتعلق بعملية بناء السياق المشترك أو التعديل عليه، وهو ما يحيلنا إلى أن بعض الافتراضات لها طابع استدلالي deductive presupposition مثل توظيف أبي مسلم لمَثَلٍ عامٍ "قل طريق سهل يلقى فيه حجارة إلا ضر ذلك بأهله"[28]، ليكون أساسا وحقيقة لرأيه الذي عبّر عنه كأنه استنتاج بُني على ما سبق "لا والله لا يصلح طريق فيه ابن هبيرة"[29]، وبعض الافتراضات قد تكون غير استدلالية non deductive presupposition مثل كثير من أمثلة الافتراض الدلالي.

الخاتمة:

وخلاصة ما نخلص إليه أنّ الافتراض بمعناه العام في الخطاب هو خصيصة من خصائص الحوار الإنساني، حيث يميل المتحدث في كثير من الأحيان إلى دعم أقواله وإسنادها إلى حقيقة -أو ما يدّعي أنها حقيقة-، لتكون أكثر قدرة في التعبير أو تمكين المعنى أو التأثير والإقناع، وبهذا المعنى يمكن أن يكون الافتراض صريحا مباشرا، ويمكن أن يكون خفيا ضمنيا (الافتراض التداولي)، كما أنّ المتحدث يمكنه أن يوظّف خصائص دلالية وتركيبية في عملية الافتراض، وبهذا تتنوع أنماط الافتراض: فمنه ما هو صريح أو خفي، ومنه ما هو استدلالي يسهم في دعم الاستدلال، وكذلك منه ما يكون مرجعيته حقيقية فعلا -أو يُظن أنها حقيقة-، أو يحمل قدرا من التلاعب والخداع، وقد يكون جوهر الافتراض ومحتواه يرجع إلى أمر ملموس يمكن التحقق منه مثل حدثٍ موثقٍ أو عهدٍ مكتوب إلخ، ومنه ما قد يكون معنويا يعود إلى الفهم والتقدير.

المراجع

1. الخليفة، هشام إبراهيم عبد الله. (2021). "الافتراض المسبق". دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت.
2. أوريكوني، كاترين كيربرات. (2008). "المضمر". ترجمة للعربية ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة. بيروت.
3. براكوبس، مارتين. (2022). "مدخل إلى التداولية" ترجمة للعربية علي يوسف أسعد. دار صفحة سبعة. المملكة العربية السعودية.

[26] صفوت (1937)، ج3، 275.
[27] صفوت (1937)، ج3، 79-80.
[28] صفوت (1937)، ج3، 13.
[29] صفوت (1937)، ج3، 13.

4. براون، ج ب، وجورج يول. (1997). "تحليل الخطاب". ترجمة محمد لطفي ومنير التريكي. النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود. الرياض.
5. جاب الله، السيد عبد الفتاح. (2014). "فلسفة اللغة والمنطق دراسة في فلسفة ستراوسن". الوراق للنشر والتوزيع. عمّان.
6. راموس، فرانثيسكو يوس (2014). "مدخل إلى دراسة التداولية". ترجمة إلى العربية يحيى حمداوي. دار نيبور. بغداد.
7. صفوت، أحمد زكي (1937). "جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة". المكتبة العلمية. بيروت.
8. يول، جورج (2010). "التداولية". ترجمة قصي العتابي. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت.

9. Austin, Jhon. (1995). "How to Do Things with Words". the William James lectures delivered at Harvard university. USA.
10. Grice, Paul (1991). "Studies in the way of words". Frist Harvard University press paperback edition. London.

Kaynakça:

11. AUSTİN, Jhon. (1995). "How to Do Things with Words". The William James lectures delivered at Harvard university. USA.
12. BROWN, Gillian ve Yule, George, Tahlil El-Hitap, Çev: Muhammed Lufti ve Münir Et-Türki, En-Neşr-i El-İlmi ve Matabi' yayınları, Kral Suud üniversitesi,Riyad, 2022.
13. CEBALLAH, Seyyid Abdülfattah, ''Felsafatü'l-lüğati ve'l-Mantık Dirasetü fi Felsefeti Sitrevsun'' El-Verak li'n-Nişri ve't-Tevzi' yayınları, Ümman, 2014.
14. El-HALİFE, Hişam İbrahim Abdullah, El-İftiraz El-Musbak, Daru'l-Kitap El-Cedid El-Muttahide yayınları, Beyrut, 2021.
15. GRİCE, Paul (1991). "Studies in the way of words". Frist Harvard University press paperback edition. London.
16. KEBRAT-Orecchione, catherine, El-Mudmar, Çev: Rite Hatır, El-Münazzame El-Arabiyye Li't-Terceme, Beyrut.
17. MARTİNE, Bracops, Madhal ila Et-Tedaviliyye, çev: Ali Yusuf Asad, Safha Saba'a yayınları, Suudi Arabistan.
18. RAMOS, Francisco Yus, Medhal ile Diraset-i Et-Tedaviliyye, Çev: Yahya Hamdavi, Dar Niburi yayınları, Bağdat, 2014.
19. - SAVAT, Ahmed Zeki, Cemheretü Resaili'l-Arap fi Usuri'l-Arabiyyeti'z-Zahira, El-Mektebetü'l-İlmiyye, Beyrut, 1937.
20. YULE, George, Et-Tedaviliyye, Çev: Kusay El-'İtabi, Ed-Darü'l-Arabiyye li'l-Ülüm-i Neşirun, Beyrut, 2010.